

قاس كلاماً أعتدنا للجمع بين الروايات المتعارضة هنا مجمل ما قيل على الأصل السنة وما بعد على كذا وكذا
في نظارته ذلك لا سيما في هذا الباب قلت إنما خرجوا عن ذلك لأنهم رواها ومجمل لنا نية وقاد حاشي
الأولى إلى ما أتاه وقد تبين لي أنه حديث لا يوافق ولا يمتثل في الثاني والتعلقاً بنقض على ما ذكرنا ما
أفاده على ما قيل أن يكون قاده أو لا وقول السائل وهل العبد لا يجزيه أنه وقع في الخفة في بحث استسلام المذنب
المراد منه في نظر ضبط الخبز هنا بما جعل الخنزير من أصله انتهى فيقولون به ويجعل ما أشار إليه السائل هو
الأنقص على أن يفتن في الخنزير حتى أصغله انتهى فيقولون به لأنه لا خلاف بما هو روح الصلوة وعما رواها
حتى قيل شرطه فيها فتناول بالمرعاة من العدل من هيفه فأضله إلى أخرى دونه في الفضيلة لرجوع ذلك إلى
تفاوت صورة الصلوة وظاهرها وما ورد في الخنزير والخصم بالقبول مع استحقاقه وقها في الشهر من أن يذكر العلم
سئل عن أبيه عن قول الخفة في بحث التامين نعم ينبغي استثناء تحريم أغصن الخنزير الحسن إلى أهل المذنبين
كل دعاء وقصير نحوه كرب رحمتي واجزئ فلورا وكل فات التامين قول الأئمة بالوارد أفضل **اجاب** عن الواو
المراد منه نحوه بالقرآن الأئمة بالوارد بل الظاهر أن المذنب وهو الوارد نعم مما هو في نحو في المصنوع
بعض كما هو في كتابه ورد في صورة محل خص من الصلوة وما المجل الذي ورد في بعض على الدعاء مطلقاً
كما في السجود وهو الصلوة فيحصل أصل السنة فيه بما عدا والوارد أفضل لعمارة في التعليق بما مشتمل عليه
رب اغفر لي بندي في الحديث المذكور عليه ينبغي أن يفضل بينه وبين الفاتحة لما مر من التميز انتهى **سئل** عن
عن قولهم كره القراءة في غير محلها الصفة التي عند أهلها على إطلاقها في عبادة الميثاقين وغيرهما وجعلها إذا لم يرد
أو الشك في محنة الزكشي وافق في الاستساق في بحث الركوع وفيه في وقت الوتر من صلوة المفلح قال الروابي قال ابن
القاسم يزيد فيه دنيا لو أخذنا إلا آخر السورة واستخدم بقوله الأصل ولم يتغيره وتعتبره المجمع فقالوا بأنه
غير مستحب والمشهور كراهة القراءة في غير القبلة قال الأزرقي قلت إنما يأتي به على قصد الدعاء لا على قصد القراءة
فلا يجزئ ما ذكره انتهى وبعث المجمع سكت على جميع محققين وذكر في صلوة الجنان من الأذكار أنه يأتي بعد الأولى
ربنا اتنا في الدنيا حسنة إلى وجزم به العلامة بحرق في محتمس كإسراء و زاد بعد ربنا المغفلة الآية وقاله في
الاسلام يا في في القنينة الأخر ربنا اتنا في الدنيا حسنة وسئل الشهاب ابن حجر عن قول ربنا اغفر لنا ولاخواننا الآية
في ليلة الجنادة وقراءة الباقيات الصلوات عند الموت وفي القبر كونهما كفارة لا ثم مروره على القبر هل يجوزهما أصل
اجاب بان جميع ذلك لا يصل له بل ينبغي كراهة قراءة الآية المذكورة في الواجبة كما ذكره القراءة في جميع أوقات
الصلوات انتهى في الحقيقة في جميع ما ذكره وهل لما ذكره بحرق في ركعة من استند وقال به غيره **اجاب** في شرح
الروض بما تقدم ذكره في السؤال وفي شرح العباب ما قصد بعد قيل في الزكشي وفيه نظر في فرق بين ما هنا وما يأتي
بان القصد من الصلوة الدعاء وهو لا يتعين له لفظ فكانت قراءة الآية المضممة للدعاء محتملة المقصود وما تقدم
التركيب المقصود لسجود الوتر هل يصلح الخلف وإنما جعل الصلوة فليد في قصدية هذا ذلك لأن القاسم أصبح به
كلامهم من كراهة القراءة في غير محلها ثم كلامه متنازع في حالة الإيقاع والوجوب في كراهة بناء على اعتداله وقيل
أيضا فله أجاز ما يأتي في آية هنا وودعاً انتهى ولكن ان تقول غاية ما يتحصل من هذا الفرق بتقدير تمامه

بلغ

والأصناف إن شاء الله ما في أن قراءة الآية المضممة للدعاء فيه بقصد محصلة السنة مستطعة لسجود السهو
وهذا السبيل كير حلة التيقيد المذكور لأن حاصله في أن كلامهم ومورد النهي في الخبر على القراءة في غير القيام
وبعد قصد الدعاء ونظم موجود في القرآن يتخرج عن كون قراءة وروح وضوحه في حدة آية كلامهم في الحديث
الأكبر مخرج به فإذا أضعفت الحرمة التي هي أشد من الكراهة بقصد نحو الدعاء فإرتفاع الكراهة التي هي أضعف من
بأنه أولى وهذا أقرب تصديده شيخ الإسلام في الاستساق ونقل الشهاب المحقق ابن قاسم في حاشيته شرح المنهج كلام
الاستساق ولم يتعقبه وأما قوله وأما قوله وكيف يصح باطلاقه والحيث أن طيلوس بينهما والقنينة
الأخرى كلها ما يشرع فيه الدعاء مشروعية سادة بانها شرعية سيما في السجود والقنينة الأخرى قال الإمام
احمد رحمه الله في الوجوب في القنينة الأخرى بالمازور وان تأكد عندنا بطلان صلواته وضح أيضاً بكراهة حركة الدعاء
فيه وقد أفاد المشارحه رحمه الله في شرحه المذكور في بحث القنينة أن من جملة المأثورات في الدنيا حسنة
التي أتت ما وعدتنا الآدمر بسند وفيها علة في بحث اجراء الآية في القنينة الجديدة نعم نقل البيهقي عن
طائفة من كان يقنت بأربع آيات وهو ما للراي في مجال فلا يخط حكم المرفوع عند أحد وساق الإشارة إلى
أن شاد انت فعلى وأما المفقول عن ابن القاسم أن ما أفاده السائل فقد نقل في شرح البيان للحالة المذكورة
وتعقب المجمع عنه ثم تعقبه باعتراض الأزرقي قال واستند له البلغيني بقول طائفة من كان يقنت بأربع
آيات انتهى للحاصل أنه قد قرأ أربع على اعتراضه وقد قال الأزرقي إن كان بصورة الاعتراض يصلح أن يكون
بياناً لمراد المجمع فان قوله والمشهور بكراهة القراءة الآخرة أشار بظاهره بالتفسيح الذي أفاده الأزرقي لم يفسد
لكه أنفاس من أن نظم القرآن بقصد الدعاء يخرج الأئمة من معنى القراءة وكيف يحمل على إطلاقه والآية معهم
أنه تعالى منهم الإمام النووي رحمه الله في ذوايد الرضة معصومون بقصد سنة القنينة بآية هنا وعاد قصدها
وأما تعقب المجمع للمقالة المذكورة بخلاف الغرابية والمنفعة فأمرنا حسناً بقصد الأثر في قوله فيقول
حذلم إذ هو أصل عقد النظام وما نقله السائل من الأذكار ومختصها في الكيفية الأولى من المنازلة قال
إذا تضمن في ذلك الأذكار ومختصها المذكورة إنما وقع في الرابعة فلهذا نقله الأولى من سبق العلم وسأفله
في الرابعة من العلامة الشهاب ابن حجر في الفتاوى بأنه حكم ما إن أصله وكراهة القراءة للآية إنما أفاده
السائل فحكمه بأنه لا يصل له لا يحد عنه لأنه الظاهر أنه لم يقبله إلا عن تتبع تام هو من أهله وأما حكمه بالركعة
محمول على ما إذا بقصد المصاحف كما يتبين لك مما تقدم أيضاً ثم رأيت في الجواهر الأذكار في الرابعة ما مضى قال
ابن أبي عمير كان المتقدم يقولون ربنا اتنا الآية ولم يرد عن الشافعي من فعله كان حسناً انتهى ورويت
في شرح العباب بجزء بسند وبه يتضح ما تقدم من عدم الكراهة بنظر اللدعاء في كلام الآية إشارة إلى أن الاختلاف
كلام إمام في الفتاوى والتصانيف قدم الثاني لأن الاعتناء بغيرها انتهى وقول الشهاب في الفتاوى كما تكو
القراءة في غير القبلة قد يفسر بان محال كراهتها في غير محلها أو ما تعين لها محله صلوة الجنادة على ما بين الأولى
للتأنيب ما على مقابل جميع التكميلات محل للقراءة في الجبله فلوقا لك كراهة قراءة غير القبلة في مكان أولى
وما أشاد إليه بحرق في ركعة من قراءة الآية المذكورة في القنينة الأخرى ذكره ابن حجر في شرح العباب من جملة

الاشهاد به